

نموذج تقرير مجلس الإدارة السنوي للبنك التجاري الدولي (مصر) المرفق بالقوائم المالية
(معد وفقاً لأحكام المادة 40 من قواعد القيد)

واصل البنك التجاري الدولي (مصر) مسيرته الناجحة خلال عام 2017، والتي تكللت بتحقيق مؤشرات مالية قياسية وعوائد مجزية في ظل استمرار العديد من التحديات الاقتصادية. الأمر الذي يعكس فاعلية استراتيجيته الهادفة نحو استدامة النمو والتطور في كافة مجالات الأعمال وسياساته المرنة التي توأك ما يطرا على الساحة الاقتصادية من تغيرات، والتزامه بتعزيز ثقة الموظفين والعملاء والمساهمين في قدرته على ترسيخ مكانته كمؤسسة مالية رائدة في القطاع المصرفي المصري.

ويسرت إلقاء الضوء على أهم الإنجازات التي حققها البنك خلال عام 2017 وأهدافه الاستراتيجية لعام 2018 موضعين المتغيرات الاقتصادية الحالية والرؤية الاقتصادية المستقبلية.

بيانات الأساسية:

البنك التجاري الدولي - مصر	اسم الشركة
----------------------------	------------

بنك تجاري له الحق في ممارسة كافة الأعمال المصرفية والمالية داخل جمهورية مصر العربية وخارجها.			غرض الشركة
1995/2/2	تاريخ القيد بالبورصة	100 سنة تبدأ من 1986/5/8	المدة المحددة للشركة
10	القيمة الاسمية للسهم	قانون الاستثمار رقم 43 لسنة 1974 المعدل بالقانون رقم 230 لسنة 1989 وال معدل بالقانون رقم 8 لسنة 1997 ضمانات وحوافز الاستثمار	القانون الخاضع له الشركة
11,618,011,000 جنيه مصرى	آخر رأس مال مصدر	20 مليار جنيه مصرى	آخر رأس مال مرخص به
69826 رقم الترخيص 1986/5/8 تاريخ الترخيص	رقم و تاريخ القيد بالسجل التجاري	11,618,011,000 جنيه مصرى	آخر رأس مال مدفوع

إدارة علاقات المستثمرين:

شريف خليل - رئيس قطاع التسويق الاتصالات وعلاقات المستثمرين ياسمين حميدة - مدير علاقات المستثمرين نيللي الزيني - مسؤول علاقات المستثمرين	اسم مسؤول الاتصال
برج النيل الإداري - 23 شارع شارل دي جول - الجيزة صندوق بريد 2430 القاهرة	عنوان المركز الرئيسي
3632 3570 رقم الفاكس / 37471349 / 37472543 رقم الهاتف	ارقام التليفونات
www.cibeg.com	الموقع الإلكتروني



Nelly.Elzeneiny@cibeg.com

Yasmine.hemedha @cibeg.com

Sherif.khalil@cibeg.com

البريد الإلكتروني

مراقبى الحسابات:

حسن بسيونى البشة - مكتب حازم حسن KPMG	اسم مراقب الحسابات
2015 /03 /12	تاريخ التعيين
2006/11/13 تاريخ قيده بالهيئة	رقم القيد بالهيئة 98

كامل مجدى صالح	اسم مراقب الحسابات
2016/02/10	تاريخ التعيين
2006/11/6 تاريخ قيده بالهيئة	رقم القيد بالهيئة 69

هيكل المساهمين ونسبة ملكية اعضاء مجلس الادارة:

الموقف وفقاً للبيان الحالي		الاسم
نسبةها	عدد الأسهم	
1.29%	15,013,931	*United States Fire Insurance Company
0.55%	6,434,365	*TIG Insurance Barbados Limited
0.63%	7,307,201	*Zenith Insurance Company
0.52%	6,089,333	*Newline Corporate Name Limited
0.44%	5,115,040	*Northbridge Personal Insurance Corporation
0.42%	4,871,466	*Clearwater Insurance Company
0.31%	3,653,600	*Riverstone Insurance Limited
0.52%	6,047,919	*Wentworth Insurance Company LTD
0.29%	3,414,940	*Odyssey Reinsurance Company
0.44%	5,115,039	*Northbridge General Insurance Corporation
0.21%	2,435,733	*Zenith Insurance Company of Canada
0.19%	2,192,160	*Syn780
0.17%	1,948,586	*Federated Insurance Company of Canada
0.15%	1,705,013	*Riverstone Insurance UK Limited
0.10%	1,217,866	*Falcon Insurance Company Hong Kong Limited
0.04%	487,146	*American Safety Indemnity Company
0.04%	487,146	*Newline Insurance Company Limited
0.27%	3,147,700	*FAIRFAX US INC
0.02%	58,274,771	Abu Dhabi Investment Authority
1.60%	134,958,955	اجمالي

* يذكر أن هذه الشركات مملوكة بالكامل لشركة (فيفاكس) القابضة للخدمات المالية حيث تمتلك إجمالياً 184,684,76 سهماً بنسبة 97.6%

مجلس الادارة:

النسبة (%)	عدد الاسهم في تاريخ القوائم المالية	ملكية اعضاء مجلس الادارة في أسهم الشركة
%0.0284595	330,643	السيد الأستاذ / أمين هشام عز العرب
%0.011104	129,018	السيد الأستاذ / حسين ماجد أباظة
-	-	السيد الأستاذ / جاوديد أحمد ميرزا
-	-	السيد الدكتور / شريف حسين كامل
-	-	السيد الأستاذ / ياسر زكي هاشم
-	-	السيد الأستاذ / مارك وليم ريتشارز
%6.6	الشركات المملوكة بالكامل لشركة (فيفاكس) القابضة للخدمات المالية تمتلك اجمالي 76,684,184	السيد الأستاذ / بيجان خوسروشاهي
	-	الأستاذة الدكتورة / أماني أبو زيد
	-	السيدة الأستاذة / ماجدة حبيب
6.64%	76,813,202	اجمالي ملكية اعضاء مجلس الادارة

النسبة %	عدد الاسهم وفقاً لأخر بيان اقصاهي سابق	أسهم الخزينة لدى الشركة وفقاً لناريخ الشراء
		لا يوجد

آخر تشكيل لمجلس الادارة:

الاسم	الوظيفة	جهة التمثيل (إن وجدت)	الصفة
السيد الأستاذ / أمين هشام عز العرب	رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب	-	تنفيذي
السيد الأستاذ / حسين ماجد أباظة	المستول التنفيذي الرئيسي وعضو مجلس الإدارة	-	تنفيذي
السيد الأستاذ / جاوديد أحمد ميرزا	عضو مجلس إدارة	-	غير تنفيذي - مستقل
السيد الدكتور / شريف حسين كامل	عضو مجلس إدارة	-	غير تنفيذي - مستقل
السيد الأستاذ / ياسر زكي هاشم	عضو مجلس إدارة	-	غير تنفيذي
السيد الأستاذ / مارك وليم ريتشارز	عضو مجلس إدارة	-	غير تنفيذي - مستقل
السيد الأستاذ / بيجان خوسروشاهي	عضو مجلس إدارة	الشركات التابعة المملوكة بالكامل لشركة (فيفاكس) القابضة للخدمات المالية	غير تنفيذي
الأستاذة الدكتورة / أماني أبو زيد	عضو مجلس إدارة	-	غير تنفيذي - مستقل
السيدة الأستاذة / ماجدة حبيب	عضو مجلس إدارة	-	غير تنفيذي - مستقل



التغييرات في مجلس إدارة البنك خلال عام 2017:

انضم الأستاذة الدكتورة أمانى أبو زيد والأستاذة ماجدة حبيب إلى مجلس الإدارة كأعضاء غير تنفيذيين في ديسمبر 2017، حيث وافق البنك المركزي المصري على ترشيحات مجلس الإدارة في هذا الخصوص. وسيقوم المجلس بإحاطة الجمعية العامة في أول اجتماع قائم لها بالتعديلات التي طرأت على تشكيل مجلس الإدارة منذ آخر اجتماع لها.

اجتماعات مجلس الإدارة:

اجتمع مجلس الإدارة 6 مرات خلال عام 2017.

لجنة المراجعة:

آخر تشكيل للجنة المراجعة:

الاسم	جهة التمثيل
السيد الأستاذ / جاود ميرزا	لا يوجد
السيد الدكتور / شريف حسين كامل	لا يوجد
السيد الأستاذ / ياسر ركي هاشم	لا يوجد

بيان اختصاصات اللجنة والمهام الموكلة لها:

- مراجعة وتحديث لائحة لجنة المراجعة سنوياً واعتمادها من مجلس الإدارة.
- تحديد مجالات الاتصال والتنسيق بين مدير عام قطاع المراجعة الداخلية ومراقب حسابات البنك ورئيس وأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين بالبنك.
- التنسيق بين مهام المراجعة الداخلية والخارجية والتتأكد من عدم وجود قيود تعيق الاتصال بين مدير عام قطاع المراجعة الداخلية ورئيس مجموعة الالتزام ومراقب حسابات وكل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.
- مناقشة ما تراه اللجنة من موضوعات مع مدير عام قطاع المراجعة الداخلية ورئيس مجموعة الالتزام بالبنك ومراقب حسابات والمُسؤولين المختصين، وكذلك ما يرى أي من هؤلاء مناقشته مع اللجنة.
- التتأكد من إعداد وتدريب الكوادر الفنية التي يمكنها أن تلم إماماً كافياً بكل الجوانب النظرية والمشاكل التطبيقية لاتفاقية بازل الثانية، بحيث يمكن لهذه الكوادر أن تنهض ببعض المراجعة الداخلية فيما يتعلق بمنع الائتمان ومتابعة الائتمان وكافة مخاطر التوظيفات، والنموذجية، والتقدير الكمي لكافة عناصر المخاطرة، وكيفية التقدير الدقيق لمحددات كفاية رأس المال.
- الاطمئنان إلى تربية الوعي لدى فريق المراجعة الداخلية بان العمل الذي يقوم به لا يقصد به فقط التفتيش وتحقيق الانضباط، وإنما يقصد به كذلك أن يكون دعامة أساسية في بناء الحوكمة، وهي المنظومة المتكاملة للرقابة والمراجعة والانضباط التي تمارسها وحدات الإدارة بالبنك بمستوياتها الإدارية المختلفة وكذلك اللجان المختلفة بالبنك. وعلى لجنة المراجعة أن تتحقق من ت ami الحس الرقابي وسيادة مفهوم الرقابة بشقيها الداخلي والخارجي في جميع عمليات النشاط المصرفي مع وضع أسس لتحقيق مشاركة مت坦مية ورقابة ملزمة وفعالة من حملة الأسهم والسداد، وذلك من خلال ميثاق موحد أو مجموعة من القواعد والأصول التنظيمية الأخلاقية، التي تتمشى مع بعضها البعض ويكمel بعضها البعض، حتى يمكن تقادى الممارسات المحاسبية والإدارية الخاطئة.
- مناقشة سياسة الالتزام والميثاق الخاص بها مع مجلس الإدارة مرة على الأقل كل عام.



أعمال اللجنة خلال العام:

4	عدد مرات انعقاد لجنة المراجعة
نعم	هل تم عرض تقارير اللجنة على مجلس ادارة الشركة
نعم	هل تضمنت تقارير اللجنة ملاحظات جوهرية وجب معالجتها
نعم	هل قام مجلس الادارة بمعالجة الملاحظات الجوهرية

بيانات العاملين بالشركة:

6,475	متوسط عدد العاملين بالشركة خلال السنة
172,500	متوسط الدخل السنوي للعامل خلال السنة

نظام الأثابة والتحفيز للعاملين والمديرين بالشركة:

باقع 1% من رأس المال المصدر والمدفوع	اجمالي الأسهم المتاحة وفقاً لنظام الأثابة والتحفيز للعاملين والمديرين
اجمالي ما تم منحه من أسهم الأثابة والتحفيز للعاملين والمديرين خلال عام 2017	اجمالي ما تم منحه من أسهم الأثابة والتحفيز للعاملين والمديرين خلال العام
3,871	عدد المستفيدون من نظام الأثابة والتحفيز للعاملين والمديرين
هذا الرقم يمثل ما تم منحه أو الإفراج عنه منذ بداية تأسيس البرنامج عام 2006 حتى عام 2017 اخذًا في الاعتبار الزيادة التي طرأت على رأس المال منذ هذا التاريخ.	اجمالي ما تم منحه من أسهم الأثابة والتحفيز للعاملين والمديرين منذ تطبيق النظام
75,460,093 سهم	أسماء وصفات كل من حصل على 5% أو أكثر من إجمالي الأسهم المتاحة (أو 1% من رأس المال الشركة) وفقاً للنظام
لا يوجد	المخالفات والإجراءات التي تتعلق بقانون سوق المال وقواعد القيد:

المخالفات والإجراءات التي تتعلق بقانون سوق المال وقواعد القيد:

لا يوجد

بيان بتفاصيل التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة:

لا يوجد



- الحالة العامة للبنك ونتيجة الأعمال في عام 2017:

تمكن البنك التجاري الدولي من مواصلة أدائه المتميز وترسيخ ريادته للقطاع المصرفي المصري خلال عام استمرت فيه وبنية الإصلاحات الاقتصادية التي تطلب إحكام السياسة النقدية. وقد شهد عام 2017 ارتفاعاً في معدلات التضخم مع تباطؤ حجم نمو النشاط الاقتصادي بوجه عام. وفي ظل تلك المتغيرات، نجح البنك في تحقيق صافي أرباح مجمعة بقيمة 7.52 مليار جنيه مصرى خلال عام 2017، بزيادة قدرها 25.07% مقارنة بالعام المالي 2016 كما سجل البنك إيرادات مجمعة بلغت 14.88 مليار جنيه مصرى، بزيادة قدرها 31.54% عن العام السابق.

واعتقد نجاح البنك على استراتيجيته التي ارتكزت على ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في الإدارة الفعالة للميزانية، والاستثمار في البنية التكنولوجية، وتنمية المهارات والطاقات البشرية التي يتميز بها فريق العمل. وانعكس المردود الإيجابي لتلك الاستراتيجية في تطوير نموذج أعمال يتسق بالقدرة المستدامه على تحقيق معدلات النمو المستهدفة وتعظيم العائد على حقوق الملكية.

- نظرة عامة على المشهد الاقتصادي:

شهد عام 2017 ارتفاعاً في معدلات الفائدة منذ قرار تحريف سعر الصرف في نوفمبر 2016، ليصل معدل الفائدة على الإيداع والإقراض لليلة واحدة في يونيو 2017 إلى 19.75% و 18.75% على التوالي ويستمر عند هذه النسبة حتى نهاية عام 2017. وعلى هذه الخلفية ارتفعت أسعار الفائدة الأساسية إلى 19.25% مما أسفر عن تباطؤ حركة الاقتراض من جانب الشركات مصحوباً بتراجع القوة الشرائية المحلية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم التي بلغت مستويات غير مسبوقة على مدار العام نظراً لاعتماد السوق المصري بشكل كبير على الاستيراد. وقد تراجع معدل التضخم العام السنوي إلى 26% بنهاية شهر نوفمبر 2017 من أعلى نسبة له في شهر يونيو والتي بلغت 33%.

ومع استقرار وتحسن مستويات النقد الأجنبي، أقدم البنك المركزي على رفع القيود عن عمليات الإيداع والسحب بالعملة الأجنبية لمستوردي السلع غير الأساسية، وأسماها في ضوء ارتفاع تحويلات المصريين في الخارج بحوالي 40% لتبلغ 6 مليارات دولار خلال الربع الأول من 2018، وكذلك ارتفاع إيرادات قطاع السياحة لسجل 2.7 مليار دولار. وعلى جانب آخر، بلغ الاحتياطي النقدي الأجنبي 37.02 مليار دولار بنهاية عام 2017، مسجلاً بذلك أعلى مستوى له منذ عام 2011. كما حصلت مصر خلال عام 2017 على شريحتين من قرض صندوق النقد الدولي الذي يبلغ في إجماليه 12 مليار دولار، كما وافق الصندوق على صرف الشريحة الثالثة والتي تبلغ قيمتها 2.03 مليارات دولار، ومن المتوقع صرفها بين شهر يونيو ويوليو من عام 2018.

من ناحية أخرى، أظهرت مؤشرات الأداء المالي والتشغيلية قوة وصلابة القطاع المصرفي المصري خلال عام 2017 ليظل العصب الرئيسي لل الاقتصاد الوطني. فقد أظهر القطاع تحيناً مستمراً فيما يتعلق بجودة الأصول حيث تراجعت نسبة القروض الممتعة لإجمالي القروض إلى 5.5% في يونيو 2017 مقابل 6% في 2016 و 10.5% في عام 2011. كما وصل إجمالي مخصصات القطاع المصرفي إلى مستويات مطمئنة قادرة على تغطية القروض الممتعة بنسبة 99% بنهاية يونيو 2017. وتتمتع البنوك بقاعدة رأسمالية قوية حيث بلغ معدل كفاية رأس المال مستوى 14.5% بنهاية يونيو 2017 متتجاوزة بذلك متطلبات البنك المركزي عند معدل 11.25%. كما قام البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي العام للبنوك إلى 14% في أكتوبر عام 2017 بدلاً من 10% التي استمر تطبيقها منذ عام 2012.

وبالرغم من التحديات التي واجهت الاقتصاد خلال العام، نجح البنك التجاري الدولي في ترسیخ ريادته السوقية بفضل تبني وتطبيق استراتيجية ثلاثة تتلألأ محاربها الرئيسية في التالي:

أولاً: الإدارة الفعالة للميزانية:

يعتز البنك التجاري الدولي بسياسته الاستباقية طويلة الأجل لإدارة الميزانية بكفاءة والتي مكنته من مواصلة أدائه المتميز خلال عام 2017، فقد نجح البنك في تجاوز الحد الأنوى من متطلبات البنك المركزي المصري للسيولة النقدية بالعملة المحلية والعملة الأجنبية خلال عام 2017، والذي سجل 74.4% على التوالي وذلك بنهاية ديسمبر عام 2017، وهو أعلى من النسب المقررة والتي تبلغ 20% و 25% على معدلات السيولة بالعملة



المحلية والعملة الأجنبية على التوالي. كما بلغت نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) بالعملة المحلية 232.4% وبالعملة الأجنبية 152.3% فيما بلغت نسبة تغطية السيولة بالعملة المحلية 626.6% وبالعملة الأجنبية 377.1%， وهو أعلى من النسبة المقررة لمتطلبات (بازل III) عند 100%.

ونظراً لارتفاع سعر الفائدة إلى مستويات غير مسبوقة خلال عام 2017، ركز البنك على إدارة وتقويم قاعدة الأصول وكذلك إعادة هيكلة الميزانية، وبالتالي تجنب وتحجيم آية أثار سلبية على الأرباح، وضمان استقرار قاعدته الرأسمالية، وخاصة في ظل تراجع القراءة الشرائية وأثرها السلبي على أنشطة الإقراض، وكإجراء احترازي، قام البنك بتنقيص مدة الميزانية للحد من الأثر السلبي لتحركات أسعار الفائدة على معدل كفاية رأس المال.

وعلى صعيد آخر، نجح البنك في جذب 4% من إجمالي الودائع الجديدة بالقطاع المصرفي خلال عام 2017، وهو ما ساهم في الحفاظ على نسبة القروض إلى الودائع (LDR) عند 40.84% بنهاية عام 2017. واستمر البنك في تنفيذ استراتيجية إعادة هيكلة مصادر التمويل وتوجيهها نحو الحسابات الجارية وحسابات التوفير التي مثلت 52% من إجمالي ودائع العملاء بنهاية ديسمبر 2017، إلى جانب تركيزه خلال المرحلة الراهنة على تنمية محفظة الودائع منخفضة التكاليف وقصيرة الأجل بالعملة المحلية، وكذلك حسابات الرواتب نظراً لتأثيرها الإيجابي المباشر على خفض إجمالي تكلفة التمويل.

وفي هذا الإطار، وحرصنا على تعزيز جودة الأصول، واصل البنك خلال عام 2017 تطبيق نظم واستراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر مع الاستعانة بأحدث الأنظمة والتقييمات، وتبني سياسة متحفظة لتكوين المخصصات لمواجهة آية تقلبات محتملة، علماً بأن البنك قام بتكوين مخصصات بقيمة 1.7 مليار جنيه مصرى خلال 2017 ليصل رصيد مخصصات خسائر الاضمحلال إلى 11 مليار جنيه مصرى. وسجلت نسبة القروض المتعثرة لإجمالي القروض 6.95% كما وصل معدل التقطيع الإجمالية إلى نسبة 154.42%.

وتعكف الإدارة التنفيذية على تنفيذ توجيهات مجلس إدارة البنك بدراسة وتقدير جميع القنوات والبدائل الخاصة بضمان جودة واستقرار قاعدة رأس المال في مواجهة آية متغيرات خارجية، ولذلك حصل البنك على قروض مساندة من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) بقيمة إجمالية 200 مليون دولار أمريكي في الربع الأخير 2017. ومن المقرر أن يتم استخدام تلك القروض لمواجهة آية مخاطر متعلقة بمتغيرات العملة الأجنبية خلال السنوات العشر المقبلة، وكذلك دعم خطط النمو المستقبلية للبنك. بالإضافة إلى ذلك، فقد ساهمت تلك القروض في تعزيز المركز المالي للبنك وقادته الرأسمالية، وهو ما انعكس بشكل ملحوظ على معيار كفاية رأس المال الذي ارتفع من 16.95% قبل الحصول على القروض - متجاوزاً بذلك مقررات (بازل) إلى 19.10% مع الأخذ في الاعتبار التأثير الإجمالي لهذه القروض - ليختتم البنك عام 2017 بمعيار كفاية رأس المال بلغ 19.30%.

وقد نجح البنك في ترسيخ مكانته التنافسية في القطاع المصرفي المصري بفضل قدرته على تحقيق معدل عائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE) بأكثر من 30% بصفة مستمرة، حيث سجل 32.5% بعد توزيعات الأرباح المقترحة في حساب توزيع الأرباح. كما يتميز البنك بوحدة من أفضل معدلات الكفاءة التشغيلية بالقطاع المصرفي المصري، حيث سجلت نسبة التكلفة إلى الدخل 20.8% في ديسمبر 2017، وهي من أقل النسب في القطاع المصرفي، وذلك بفضل الجهود التي يبذلها البنك لترشيد المصروفات مع مراعاة توجيهات مجلس الإدارة بشأن الحفاظ على نسبة التكلفة للدخل في حدود 30-35%.

ثانياً: الاستثمار في البنية التكنولوجية:

لم يدخر البنك جهداً في الاستثمار في تطوير البنية التكنولوجية خلال العام الماضي سعياً لتعظيم مؤشرات الكفاءة التشغيلية، وأيضاً ترسيخ ثقافة البنك القائمة على الارتفاع المستمر بمعايير وجودة الخدمة المقدمة للعملاء.

وقد ركز البنك خلال 2017 على إطلاق العديد من مبادرات التحول الرقمي وتحسين الكفاءة التشغيلية وتعزيز دوره الإجراءات والمتطلبات المستتبة، وذلك في إطار استراتيجية دعم وتحديث البنية التكنولوجية لمواكبة التغيرات المستمرة التي تطرأ على القطاع المصرفي. كما كان أحد المحاور الأخرى التي ارتكزت عليها هذه الاستراتيجية هو التركيز المتواصل على الاستفادة من الدراسات التحليلية للبيانات نظراً لأهميتها الكبيرة في تحقيق النمو على المدى الطويل ومساهمتها في توجيه وتحسين عملية اتخاذ القرار على المدى القصير. ويمتلك البنك حالياً مجموعة متكاملة من النظم اللازمة لتحليل ومعالجة البيانات والأرقام والربط بينها ثم تحويلها إلى معلومات قيمة تعزز من قدرة الإدارة على اتخاذ القرارات المدروسة بعناية.

وقد عكف فريق البيانات الضخمة على إطلاق مجموعة من المبادرات المحورية خلال عام 2017 ومن بينها:

- تحليل سلوك العملاء: اقترح الفريق آلية متكاملة لدراسة وتحليل بيانات العملاء من أجل التعمق في استيعاب سلوكيات واحتياجات العميل وبالتالي تطوير وابتكار المنتجات والخدمات الملائمة لمختلف شرائح العملاء.
- نموذج «أفضل إجراء تالي» (NBA): يهدف هذا النموذج إلى استحداث وتطوير المنتجات الجديدة وفقاً لاحتياجات العملاء حسب مكونات وطبيعة المحفظة المالية الخاصة بكل عميل.
- برنامج محاكاة دورة المعاملات المصرفية للعميل: تم استحداث هذا البرنامج لمحاكاة دورة التعاملات اليومية للعملاء داخل فروع البنك استناداً إلى تحليل البيانات، وذلك بهدف تحسين جودة وكفاءة سير العمل بالفروع.
- تعزيز مركز الاتصالات: استعان الفريق ببحوث العمليات في دراسة وتنفيذ خطة لتعزيز الكفاءة التشغيلية بمرا köz الاتصال لضمان أسرع وأفضل خدمة للعملاء.
- نموذج كشف الممارسات غير الطبيعية: عملت إدارة البيانات الضخمة والالتزام على تطوير نموذج لتحديد الممارسات غير الطبيعية بدقة تتجاوز 90% في تحديد المخاطر وعمليات الاحتيال، مما ساهم في تقليل الوقت اللازم لكشف عمليات الاحتيال بنسبة 50% مقارنة بالطرق التقليدية.
- تكنولوجيا (Distributed Ledger Technology) -تعرف باسم (Blockchain): قام البنك بالتعاون مع شركة (EMC2) الأمريكية لإعداد ورقة بحثية حول كيفية موافقة التكنولوجيا الجديدة مع الأطر والسياسات التشريعية والنظم الاقتصادية في مصر. وتشمل استخدامات تلك التكنولوجيا تبسيط العمليات التشغيلية وتحسين كفاءة الإجراءات الرقمية والсиولة وكذلك رأس المال.
- مجموعة R3: انضم البنك إلى مجموعة (R3) الأمريكية، وهو تحالف يضم أكثر من 80 مؤسسة عالمية متخصصة في تطوير تقنيات الجبل الجديد من البنية الأساسية المالية. ويهدف أعضاء المجموعة إلى توحيد الجهود في مجالات البحث والتجارب والتصميم والهندسة العالمية سعياً لتطبيق أحدث ما وصلت إليه حلول الخدمات المالية مع تلبية متطلبات الأمن والثقة والأداء والقدرة على التوسيع والتدقيق.

ثالثاً: تنمية المهارات وانطلاقة البشرية:

يحرص البنك على تنمية مهارات وخبرات الموظفين وتزويدهم بأحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا القطاع المصرفى لتمكينهم من تحقيق تطلعاتهم الوظيفية وتعظيم الاستفادة من مهاراتهم المتعددة، وذلك في إطار قناعة البنك الراسخة بكون فريق العمل هو أهم الأصول التي يتمتع بها البنك والمحرك الرئيسي لمسيرة إنجازاته. خلال عام 2017، تم عقد 679 دورة تدريبية متنوعة تغطي الجوانب الفنية، وكذلك المهارات الشخصية، حضرها 567، 6 من موظفي البنك بما يمثل حوالي 98% من إجمالي الموظفين.

كما يقدم البنك مبادرات إعداد القادة من خلال البرامج والمناهج التدريبية المكثفة، ومنها على سبيل المثال (Frankfurt School Leadership Track)، حيث تم تنظيم دورتين للمشاركة بالبرنامج التدريبي (Transformational Leadership) بحضور 145 مشاركاً كما نظم البنك دورة تدريب مدتها ثلاثة أشهر على برنامج (MADP) الموجه ولتحديث التخرج وأصحاب الدرجات الوظيفية الصغيرة بهدف تربيتهم على مختلف الأعمال والخدمات المصرفية. وبالإضافة إلى ذلك قامت الإدارة باختيار 50 موظفاً من العناصر الموهوبة على المستوى الإداري للمشاركة في برنامج تنمية المواهب القيادية (CIB Lead Program).

- الأداء المالي خلال عام 2017:

نجاح البنك في مواصلة أدائه المالي المتميز، حيث سجل صافي الأرباح المجمعة 7.5 مليار جنيه مصرى للعام المالى 2017، بزيادة قدرها 25.07% مقارنة بالعام المالى 2016، وسجل صافي أرباح البنك زيادة قدرها 26.88% مقارنة بنفس الفترة محققاً 7.55 مليار جنيه مصرى. وسجلت الإيرادات المستقلة 15.19 مليار جنيه مصرى بزيادة قدرها 33.56% عن العام السابق.



بلغ صافي الدخل من العائد 12.5 مليار جنيه مصرى للعام المالى 2017 محققاً نمواً قدره 25% مقارنة بالعام المالى 2016. وبلغ صافي الدخل بخلاف العائد 2.38 مليار جنيه مصرى. وحققت الإيرادات من الأتعاب والعمولات 2.05 مليار جنيه مصرى.

أكدت كافة المؤشرات المالية قوة المركز المالى للبنك للعام المالى 2017 وحافظه على أدائه، حيث انخفضت نسبة التكلفة للدخل لتسجل 20.34% مقابل 21.26% في عام 2016. بلغ العائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE) 32.45% بالقوائم المالية المجمعة لعام 2017 بعد توزيعات الأرباح المقترحة في حساب توزيع الأرباح، وسجل العائد على متوسط الأصول (ROAA) بالقوائم المالية المجمعة 2.67% بنهاية 2017، وسجل هامش صافي العائد (NIM) 4.97%.

سجلت محفظة القروض إجمالى قدره 102.4 مليار جنيه مصرى بنسبة نمو بلغت 5% عن العام الماضى متمنلاً في زيادة محفظة القروض بحوالى 4.93 مليار جنيه مصرى خلال عام 2017. وتأتي هذه الزيادة أخذاً في الاعتبار أهداف البنك الاستراتيجية في الحفاظ على جودة الأصول وتعزيز الربحية. وبلغت حصة البنك من إجمالي القروض على المستوى القومى 15.71% في سبتمبر 2017.

وركز البنك على نمو حجم الودائع محققاً زيادة قدرها 18.98 مليار جنيه مصرى ليصبح إجمالى الودائع 250.72 مليار جنيه مصرى، بزيادة قدرها 8.20% عن عام 2016.

وإنطلاقاً من إيمان البنك التجارى الدولى أن رأس المال القوى هو القوة الداعمة للنمو المستدام على المدى الطويل، واصلت الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة دراسة جميع البدائل المتاحة لضمان تمعن البنك بقاعدة رأسمالية قوية ومستقرة بحيث تكون أقل عرضة للتاثير بالمتغيرات الخارجية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، حصل البنك التجارى الدولى على قرض مساند بقيمة 100 مليون دولار من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) في 14 نوفمبر 2017، كما حصل أيضاً على قرض مساند آخر بقيمة 100 مليون دولار من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) في 28 نوفمبر 2017. وتبلغ مدة القرضين عشر سنوات وسيتم إدراجهما ضمن الشريحة الثانية من القاعدة الرأسمالية للبنك.

وقد أتت هذه الخطوة مكملة لاستراتيجية البنك الفاعلة في إدارة هيكله الرأسمالى حيث ارتفع معدل كفاية رأس المال من البنك من 16.95% قبل الحصول على القرضين إلى 19.10%， بالإضافة إلى تحوط البنك ضد أي تقلبات في تحركات العملة الأجنبية على مدى السنوات العشر القادمة وتغطية أيه مخاطر محتملة ناتجة عن وجود خجوات بين أصول البنك وحقوق الملكية، وكذلك دعم خطط النمو المستقبلية للبنك التجارى الدولى.

اختتم البنك العام المالى 2017 محافظاً على مركزه المالى القوى وقادته الرأسمالية، وهو ما انعكس على معيار كفاية رأس المال الذى سجل 19.30% وعلى معدلات سيولة تجاوزت المقرر من البنك المركزي المصرى، مما يمكّن البنك من مواجهة كافة الظروف الاقتصادية المتغيرة والتحديات الحالية. وعلى الصعيد التنافسى، أكد البنك التجارى الدولى مركزه الريادى في القطاع المصرفي المصرى محققاً معدلات نمو قوية على مستوى الربحية وحجم الميزانية. وبوجه عام، نجحت إدارة البنك في تحقيق معدلات للربحية تجاوزت في مجملها أرقام الموازنة المعتمدة للعام المالى 2017.

التوزيع المقترن لصافي الربح

تقدم مجلس الإدارة بمقترح لتوزيع كوبون نقدى بقيمة 1 جنيه للسهم، وعلاوة على ذلك، يسعى البنك لزيادة الاحتياطي القانونى بمبلغ 377 مليون جنيه مصرى، وبذلك يبلغ رصيده 1,710 مليون جنيه مصرى، فضلاً عن زيادة الاحتياطي العام بمبلغ 3,617 مليون جنيه مصرى ليصل إلى 12,617 مليون جنيه مصرى. وبهدف هذا الاقتراح إلى تعزيز المركز المالى للبنك، وهو ما ينعكس في وصول معدل كفاية رأس المال إلى 19.30%. وتأتى المقترفات السابقة في ضوء حرص البنك على الاحتفاظ بقدر كافٍ من رأس المال لمقابلة أيه متطلبات قانونية إضافية، والتخفيف من أثار أيه مخاطر خارجية، وكذلك دعم خطط النمو المستقبلية للبنك.



أهم تطورات بنود الميزانية وقائمة الدخل
أولاً. الميزانية (مليار جنيه مصرى)

ا. البنك التجاري الدولي (مستقة)

نسبة التغير%	31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2017	
12%	263.9	294.8	اجمالي الأصول
5%	68.6	72.2	الالتزامات عرضية وارتباطات
%3	86.2	88.4	قروض وتسهيلات للبنك والعملاء
%33	62.5	83.0	استثمارات
%39	39.2	54.5	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى
%8	232.0	250.8	مستحقات للعملاء
%7	1.5	1.6	مخصصات أخرى
%33	21.3	28.4	اجمالي حقوق الملكية

ب. البنك التجاري الدولي / سي آي كابيتال (مجمعة)

نسبة التغير%	31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2017	
10%	267.5	294.8	اجمالي الأصول
5%	68.6	72.2	الالتزامات عرضية وارتباطات
%4	85.4	88.4	قروض وتسهيلات للبنك والعملاء
%34	62.1	83.1	استثمارات
%39	39.2	54.5	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى
%8	231.7	250.7	مستحقات للعملاء
%7	1.5	1.6	مخصصات أخرى
%33	21.4	28.4	اجمالي حقوق الملكية



ثانياً. قائمة الدخل (مليون جنيه مصرى)

أ. البنك التجاري الدولي (مستقلة)

نسبة التغير %	1 يناير - 31 ديسمبر		عائد القروض والإيرادات المشابهة تكلفة الودائع والتکاليف المشابهة صافي الدخل من الأتعاب والعمولات صافي أرباح الفترة بعد خصم الضرائب
	2016	2017	
50%	19,144	28,671	
77%	9,127	16,167	
33%	1,548	2,053	
27%	5,951	7,550	

ب. البنك التجاري الدولي / سي آي كابيتال (مجمعة)

نسبة التغير %	1 يناير - 31 ديسمبر		عائد القروض والإيرادات المشابهة تكلفة الودائع والتکاليف المشابهة صافي الدخل من الأتعاب والعمولات صافي الدخل من العمليات المستمرة صافي الدخل من العمليات غير المستمرة حقوق المساهمين
	2016	2016	
50%	19,144	28,671	
%77	9,127	16,167	
%33	1,548	2,053	
%23	5,896	7,248	
%129	127	291	
%25	6,009	7,516	

- الأنشطة الرئيسية خلال عام 2017:

القطاع المؤسسي:

احتل القطاع المؤسسي صدارة أرباح البنك التجاري الدولي بنسبة مساهمة 75% تقريباً من أرباح البنك. وقد حققت أنشطة القطاع المؤسسي صافي أرباح قبل الضريبة بقيمة 7.2 مليار جنيه خلال عام 2017، وهو نمو سنوي بمعدل 102% مدفوعاً بارتفاع الدخل من العائد وفروق أسعار صرف العملة الأجنبية، وأيضاً نمو نشاط التمويل التجاري مصحوباً بالمردود الإيجابي لسياسة ترشيد المصاريف.

ويعكس الأداء المتميز تفوق القطاع المؤسسي وقدرته على تلبية الاحتياجات التمويلية لعملائه من الشركات والمؤسسات وتجاوز توقعاتهم رغم الظروف غير المواتية التي شهدتها عام 2017، وذلك دون الإخلال بأهداف استراتيجية النمو الحذر التي يتبعها القطاع. وقد عكفت القطاع المؤسسي على دراسة فرص التوسيع بأنشطة وخدمات جديدة ذات ربحية جذابة بجانب التركيز على تعميم محفظة القروض وفقاً للإجراءات الرشيدة المتبعة لإدارة المخاطر والتي تهدف إلى الاستجابة السريعة لأية تغيرات محتملة.

وقد ركزت مجموعة الخزانة وأسواق المال على استخدامات وتقديم المنتجات الابتكارية عبر قنوات التوزيع المختلفة، وهي واحدة من الإدارات الأعلى ربحية بالبنك وتشمل مسؤولياتها الرئيسية خدمات صرف العملة الأجنبية، وسوق رأس المال، وأدوات الدخل الثابت، وأدوات الدين الحكومية بشقيها: الأولية والثانوية، وتطبيق استراتيجيات التحوط، وإدارة فجوة العائد عند مستويات مقبولة، إلى جانب تعزيز الودائع بالعملة المحلية والأجنبية والودائع الأخرى المميزة. كما نجحت إدارة الأصول والالتزامات في الحفاظ على معدلات السيولة عند مستويات تجاوز النسب المقررة، وكذلك تعظيم الربحية وهامش العائد.



قطاع التجزئة المصرفية:

ركر البنك التجاري الدولي على جذب عملاء جدد لتوسيع قاعدة عملائه من الأفراد وأصحاب الأعمال عبر تطوير معايير وجودة الخدمة المقمرة، وتحديث منظومة الخدمات المصرفية بما يلائم احتياجات وتطلعات العملاء. كما قام البنك بتطوير البنية التكنولوجية من أجل تقديم تجربة بنكية عالية الجودة ومميزة بسهولة وسرعة تضمن الحصول على المنتجات والخدمات المصرفية عبر شبكة الإنترنت وغيرها من القنوات الرقمية الأخرى.

وقد أثمرت التوسعة الاستراتيجية عن تقييم شبكة ماكينات الصراف الآلي بإضافة 135 ماكينة جديدة خلال عام 2017 ليصل إجمالي ماكينات الصراف الآلي إلى 819 في جميع أنحاء الجمهورية، فضلاً عن التوسيع بشبكة الفروع وافتتاح ثمانية فروع جديدة للعملاء الذين يفضلون إتمام تعاملاتهم المصرفية عبر القنوات التقليدية، وبالتالي وصل إجمالي فروع البنك إلى 196 فرعاً بنهائية 2017. كما نجح قطاع التجزئة المصرفية في تحقيق النمو المستدام خلال عام 2017 بفضل التوسيع في تطبيقات تحليل البيانات والتحول الرقمي لجميع الخدمات فضلاً عن إعادة منهجية المنتجات والخدمات المقمرة بما يلائم احتياجات وطبيعة القطاعات التشغيلية الرئيسة.

وعلى صعيد المنتجات والخدمات الابتكارية الجديدة، قام البنك خلال عام 2017 بإطلاق قرض الزفاف الذي يوفر لعملائه باقة من أنظمة التمويل المرنة بالإضافة إلى عروض وتخفيضات حصرية من المتاجر المتخصصة المشاركة في هذا البرنامج.

وقد نجح قطاع التجزئة المصرفية في زيادة ودائع العملاء لتصل إلى 198 مليار جنيه مصرى بنهائية ديسمبر عام 2017، بزيادة قدرها 15% حيث ساهم ذلك في تعزيز ريادة البنك في السوق المصرفي المصري. ومن ناحية أخرى كان محور التركيز خلال عام 2017 هو القطاع العائلي والمنتجات قصيرة الأجل.

وتماشياً مع مساعي الحكومة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، عكفت إدارة الخدمات المصرفية للأعمال على تصميم باقة من الحلول والخدمات الابتكارية لملائمة مختلف شرائح العملاء بشتى القطاعات والصناعات الرئيسية، وذلك عن قناعة بأن ذلك القطاع يتفرد بمقومات نمو هائلة شريطة توظيف أدوات والآليات التعامل المناسبة. وقد قامت الإدارة بتصميم وإطلاق المنتجات الجذابة لمجموعة من القطاعات المستهدفة بما في ذلك منتجات التمويل الصغيرة وسريعة التنفيذ، وحتى المنتجات الأكبر حجماً المصممة خصيصاً حسب احتياجات كبار العملاء من هذا القطاع. كما يسعى فريق العمل على تعزيز العلاقات مع العملاء عبر تطوير قدرات ومهارات فريق المبيعات من خلال الدورات التدريبية الداخلية التي يحصلون عليها. وقد ساهمت تلك الجهود التي بذلها البنك في تعزيز الأداء المالي والتشغيلي لإدارة الخدمات المصرفية للأعمال، مما أثمر عن نمو ودائع العملاء بنسبة 10% خلال عام 2017 لتبلغ 59 مليار جنيه مصرى بنهائية العام، بنسبة 24% من إجمالي ودائع البنك.

قطاع العمليات وتكنولوجيا المعلومات:

بحرص البنك التجاري الدولي على الاستثمار في أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا بمجال الخدمات المصرفية، وتطبيقات فرز ومعالجة البيانات وتطبيقات البنية الأمنية وكذلك آليات استئرارية الأعمال التي تغطي جوانب الأمان الإلكتروني وأمن المعلومات.

وقد واصل قطاع العمليات خلال عام 2017 جهوده الرامية لضمان سير عمليات البنك بطريقة أكثر مرونة في مواجهة التطورات السريعة التي تشهدها الأسواق، وتركيزه على الأهداف الرئيسية ضمن الاستراتيجية الأمنية التي يتبناها البنك التجاري الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، قام قطاع العمليات بإطلاق عدد من مبادرات الميكنة وإعادة تصميم وهندسة الإجراءات سعياً لتحسين جودة وسرعة تنفيذ العمليات، وذلك في إطار عملية التحول الرقمي تدريجياً من أجل تخفيف الضغط على الفروع ومراكم الاتصال.

وشرع البنك خلال عام 2017 في تبني نموذج ابتكاري بإنشاء فروع جديدة متخصصة في الخدمات المصرفية للشركات، وتم افتتاح ثلاثة فروع مع التوسيع بشبكة الفروع الجديدة في مناطق إضافية. وقام البنك أيضاً باستحداث المزيد من مبادرات التحول الرقمي، مثل قبول المتصروفات الدراسية عبر ماكينات الصراف الآلي بهدف تقليل الضغط على شبكة الفروع، إلى جانب تطبيق العديد من التحسينات على الخدمة الصوتية الهاتفية لتقليل الضغط على مراكز الاتصال. كما سمح البنك للعملاء بتفعيل البطاقات عن طريق الرسائل النصية، مما ساهم في تقليل الضغط على مراكز الاتصال بحوالي 40%， فضلاً عن إطلاق تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول لتزويد العملاء بإمكانية تصفح حساباتهم على مدار الساعة، وزيادة التفاعل بين البنك



والعملاء. وتأكيداً للالتزام الراسخ بدمج ممارسات الاستدامة بجميع العمليات التشغيلية، أطلق البنك مبادرة تجريبية في بعض الفروع خلال عام 2017 تحت اسم فرع بدون أوراق، حيث تم بمقتضاه إصدار كشوفات الـ E-MIS لمستدات الحفظ، وتقييم كشف الـ E-MIS موحد يشمل جميع منتجات الحفظ بهدف تحسين تجربة العملاء.

كما يأتي البنك التجاري الدولي في طليعة البنوك المصرية التي تعم قواعد البيانات الأساسية بتطبيق استرداد البيانات دون خسائر (Zero Data Loss Recovery) وذلك في إطار مبادرة الحماية المستمرة للبيانات، كما يواصل إجراء التجارب الحية على النظم والخدمات لتقييم قدرات التشغيل من الواقع البديل في حالة حدوث انقطاع محتمل للخدمات دون التأثير على الخدمات المقدمة للعملاء.

وقد ركز قطاع العمليات أيضاً على تنمية المهارات البشرية خلال عام 2017 عبر تعزيز خبرات الموظفين بمجموعة واسعة من البرامج التدريبية على المهارات التكنولوجية المتخصصة سواء في مصر أو خارجها. كما قام البنك بإطلاق برنامج (CIB Star Award) ليحصل بمقتضاه الموظفون المتفانون في العمل على جائزة التميز في خدمة العملاء تقديراً لجهودهم في تبني منهج يركز على راحة وخدمة العملاء.

ويعد البنك التجاري الدولي بأنه أول بنك في مصر يحصل على شهادة (GPRS Green Certificate) لمبني رقم (3) بالقرية الذكية، كما يقوم البنك بتعزيز تواجده في القرية الذكية من خلال مبني رابع دخل مرحلة التجهيز بالإضافة إلى إنشاء وتشغيل مركز طباعة على أحدث طراز في المنطقة التجارية.

· أمن المعلومات واستمرارية الأعمال:

نتيجة لزيادة أهمية المعلومات بالنسبة لأية مؤسسة مالية، وخاصة البنك، تزايدت أيضاً الحاجة إلى توفير أكبر قدر ممكن من الحماية لضمان أمن وسلامة المعلومات، حيث تمتلك البنك كما كثيراً من المعلومات الحساسة عن العملاء والمساهمين والأطراف الأخرى ذات الصلة.

وفي هذا الإطار، قام البنك بإنشاء مركز أمن العمليات (Security Operations Center)، وهو أول مركز من نوعه يتم إنشاؤه داخلياً بالقطاع المصرفي المصري. وقد حقق المركز تقدماً يتجاوز التوقعات مقارنة بالمؤسسات المالية الأخرى في الشرق الأوسط وإفريقياً وفقاً لتقييم أجرته مؤسسة استشارات دولية مرموقة. وقد ساهم ذلك المركز بشكل كبير في تحسين قدرة البنك للكشف عن المواتت المرتبطة بالأمن المعلوماتي وسرعة الاستجابة لها، وكذلك تحسين قدرات التدقيق والتسجيل للتطبيقات الهامة، فضلاً عن حماية العلامات التجارية وكشف محاولات الاحتيال أو الاختراق (phishing).

كما بدأ البنك في تطبيق برنامج (Swift Security Program) لتلبية متطلبات الالتزام الإلزامية التي تضمن تطبيق النظم المتعلقة بمعاملات (SWIFT) وفقاً للمعايير العالمية. بالإضافة إلى ذلك، قام البنك بتطوير عمليات إدارة الحكم الآلي بدورة استمرارية الأعمال غير إطلاق منصة جديدة لتحسين معايير الكفاءة الخاصة بإدارة وتلقي أي انقطاعات محتملة في الخدمة.

وتقديراً لمجهودات البنك التجاري الدولي ومكانته الرائدة في تطبيق مبادئ استمرارية الأعمال، تم ترشيح البنك للمرة الثانية عشرة لنيل جائزة عالمية في استدامة الأعمال من مجلة (CIR Magazine) البريطانية.

- التخارج من الشركات التابعة:

في إطار استراتيجية البنك التجاري الدولي لتركيزه على الخدمات المصرفية الرئيسية، اتخذ البنك خطوات ملموسة نحو التخارج من حصة الأغلبية في شركة (سي آي كابيتال) القابضة. قام البنك في مارس 2017 بتوقيع اتفاقية مع عدد من كبار المستثمرين المصريين والعرب ببيع 74.75% من حصته في (سي آي كابيتال) بقيمة إجمالية بلغت 710 مليون جنيه مصرى. وفي شهر يوليو من نفس العام، قام البنك ببيع نسبة 9.99% من حصته المتبقية بقيمة 101 مليون جنيه، قبل أن يقوم في نفس الشهر ببيع حصة أخرى قدرها 3.45% مقابل 45 مليون جنيه مصرى، وجدير بالذكر أن البنك التجاري الدولي يحتفظ حالياً بحصة أقلية تبلغ 10% في شركة (سي آي كابيتال).



- التوسعات على الساحة الدولية:

في إطار التوجهات الاستراتيجية للتوسيع بأعمال البنك ضمن أنشطة الخدمات المصرفية التجارية، يدرس البنك حالياً سبل التوسيع في أسواق جنوب الصحراء الإفريقية نظراً لأوجه التشابه بين تلك الأسواق والسوق المصري. وخلال عام 2017 حصل البنك على موافقة مجلس الإدارة على مقترن التوسعات في تلك الأسواق الوعدة وتم تكليف الإدارة بدراسة الفرص الجذابة في إفريقيا باعتبارها مركزاً للعديد من المشروعات الناجحة في مجال الشمول المالي، وهو أحد أبرز الدوافع الرئيسية لنمو القطاع المصرفي. كما يعد القطاع المصرفي أحد القطاعات الجذابة في إفريقيا خلال المرحلة الراهنة بفضل التوجه الحالي نحو تعزيز أطر التجارة البينية بين التكتلات الإقليمية وداخلها، مثل السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA)، وتكتل المجتمعات شرق إفريقيا (EAC)، ومجموعة تنمية دول الجنوب الإفريقي (SADC) والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS).

- الجوائز التقديرية:

حصد البنك التجاري الدولي العديد من الجوائز التقديرية المرموقه من أبرز المؤسسات الإقليمية والعالمية تكريماً لأدائه المتميز وإنجازاته العديدة في الكثير من المجالات، فقد حصل على جائزة أفضل بنك في الأسواق الناشئة على مستوى العالم لعام 2017 من مؤسسة (بورومني) ليصبح بذلك أول بنك في الشرق الأوسط وإفريقيا يفوز بتلك الجائزة المرموقه. وتشمل قائمة الجوائز العالمية المرموقه التي حصل البنك عليها خلال 2017:

- أفضل ممول تجاري في مصر من (جلوبال فاينانس).
- أفضل إدارة نقد وخزينة في مصر من (جلوبال فاينانس).
- أفضل موفر للنقد الأجنبي في مصر من (جلوبال فاينانس).
- أفضل بنك في مصر من (جلوبال فاينانس).
- أفضل بنك في مصر من (بورومني).
- أفضل مقدمي خدمات الأوراق المالية في مصر من (جلوبال فاينانس).
- أفضل بنك في خدمات إدارة النقد في شمال إفريقيا من (إيميا فاينانس).
- أفضل بنك في خدمات صرف العملات الأجنبية في شمال إفريقيا من (إيميا فاينانس).
- أفضل بنك محلي في مصر من (إيميا فاينانس).
- البنك الأكثر ابتكاراً على مستوى إفريقيا من (إيميا فاينانس).
- جائزة إدارة المخاطر المؤسسية في الشرق الأوسط وإفريقيا.
- جائزة أفضل إدارة لمخاطر السيولة في الشرق الأوسط وإفريقيا.

- نظرة عامة على مناخ الأعمال لعام 2018:

يركز البنك على تعزيز جودة الأصول وتنمية معدلات الربحية عبر تطبيق استراتيجية فريدة لتحقيق النمو بمعدلات مستدامة مع تعظيم العائد الاستثماري للمساهمين، ويتعلّم البنك إلى تحقيق تلك الرؤية من خلال التوظيف الأمثل لبيانات العملاء المفصلة والدقيقة التي يوفرها فريق البيانات الضخمة، والتي تعزّز من قدرة إدارة البنك على اتخاذ قرارات مدروسة بعناية أكثر ملائمة لاحتياجات وتطلعات العملاء.

ومن ناحية أخرى، ستعزز النظم التكنولوجية دوّراً محورياً في تطوير أداء البنك وترسيخ ريادته في السوق المصري باعتبارها أحد الركائز الرئيسية في حصول العملاء على تجربة مصرافية فريدة من نوعها.

وعلى صعيد الأداء التشغيلي، يتقدّم البنك مواصلةً لارتفاع الطلب على القروض قصيرة الأجل بالجنيه المصري خلال عام 2018 لحين تعافي القوة الشرائية وعودتها إلى معدلاتها قبل تحرير سعر الصرف، وهو ما سيساهم في زيادة القدرة الإنتاجية للشركات التي ستتمكن من استثمار التوسعات الرأسمالية المخطط لها لتلبية احتياجات العملاء عند تعافي معدلات الطلب إلى مستوياتها الطبيعية. ورغم الظروف التشغيلية الصعبة، يؤكد البنك التجاري الدولي على التزامه بدعم العملاء في تحقيق خططهم الاستثمارية وأهدافهم المالية.



التزام متعدد بالاستدامة:

يدرك البنك التجاري الدولي أهمية تطوير كيان مؤسسي قوي ومستدام قادر على تعظيم العائد لمساهميه وعملائه وكافة الأطراف ذات الصلة، فضلاً عن مردوده الإيجابي على البيئة والمجتمع المصري بوجه عام. ومن هذا المنطلق، يصب البنك تركيزه على تحقيق ممارسات أكثر استدامة والتكيف مع المتغيرات البيئية في المستقبل من خلال العمل على أن تسير رحلة البنك الواحدة للتحول نحو تطبيق الممارسات والعمليات المصرفية الخضراء وفقاً لخطة التنمية المستدامة العالمية لعام 2030 وتحقيق أهدافها الـ16 وغاياتها الـ169 بالإضافة إلى خطة مصر للتنمية لعام 2030.

وتتركز رؤية البنك للاستدامة على عدة محاور رئيسة وهي:

الاستدامة البيئية

نجح البنك التجاري الدولي في تقليل استهلاك الكهرباء بأكثر من 1.8 مليون كيلو وات في 87 فرعاً من فروع البنك خلال عام 2017، حيث بادر باستبدال أنظمة الإضاءة التقليدية بنظام الإضاءة الحديثة LED في جميع الفروع واستخدام أساليب الطاقة المتعددة، كما نجح في خفض استهلاك الورق بنسبة 44.8% باستخدام طبيقات الطباعة والنسخ على وجهي الورق. وقام البنك كذلك بتطبيق برنامج إعادة تدوير المخلفات الورقية بالتعاون مع الشركات الناشئة بهذا المجال مقابل عائد نقدى تم إيداعه في حساب الاستدامة اعتباراً من فبراير 2017، وبعادات إجمالية تجاوزت 200 ألف جنيه مصرى. كما قام البنك بالتعاون مع مجموعة من شباب رواد الأعمال لتطوير تطبيق الهاتف المحمول (Raye7-CIB) لتشجيع موظفي البنك على الانتقال الجماعي عبر مشاركة السيارات مع بعضهم البعض "Carpooling".

المسؤولية الاجتماعية:

يحرص البنك التجاري الدولي على دعم وتنمية مبادرات المجتمعية المشاركة في إطار مشاركته الفعالة بالعديد من الأنشطة المجتمعية وخاصة في مجالات الثقافة والرياضة والأنشطة الفنية. وانطلاقاً من التزام البنك تجاه المجتمع المصري وأولوياته، قرر مجلس الإدارة تبني مشروع إنشاء حضانات بكلفة إجمالية 140 مليون جنيه مصرى، بالإضافة إلى 10 مليون جنيه مصرى سيتم توجيهها لمكافحة (فيروس سي)، وذلك خلال عام 2018.

وخلال عام 2017 شارك البنك في الأنشطة والمبادرات الآتية:

- شراء الأعمال الفنية المشاركة في معارض طلاب كلية الفنون الجميلة بجامعة الإسكندرية وجنوب الوادي.
- للعام السابع على التوالي، قام البنك برعاية صالون الشباب المصري السنوي بالتعاون مع شعبة الفنون التشكيلية بوزارة الثقافة المصرية.
- ساهم البنك التجاري الدولي في مشروع ترميم وتجديف قصر (عائشة فهمي) بالزمالك في إطار مشروع تحويله إلى مركز للفنون تحت رعاية شعبة الفنون التشكيلية بوزارة الثقافة المصرية.
- قام البنك برعاية الفنانين المصريين المشاركين في الدورة السابعة والخمسين من معرض (بينالي فينيسيا)، وهو أحد أهم وأرقى المعارض الفنية على مستوى العالم والذي يقام سنوياً تحت رعاية مؤسسة (بينالي فينيسيا) العريقة للفنون والثقافة.
- شارك البنك كأحد الرعاة الرئيسيين والداعمين لفعاليات (ليلة مع الفن في المتحف المصري) وحفل إطلاق المعرض الفني الأول (Something Old, Something New) ضمن سلسلة تأتي تباعاً في إطار الجهود المبذولة لإبراز التباين وال الحوار الأبدى بين الفنون المعاصرة وبين الإرث الفنى الغزير الذى تفرد به مصر.
- قام البنك التجاري الدولي برعاية معرض (100% قطن مصرى) والذي ضم عرضًا لمجموعة من أفضل المصممين الناشئين في مصر، وذلك خلال معرض الأزياء الدولى (International Fashion Showcase 2017) الذي أقيم على هامش فعاليات أسبوع الموضة فى لندن.



- نظم البنك التجاري الدولي ست رحلات إلى مدينة (كيدزانيا) لحوالي 150 طفلاً من أبناء المناطق الأكثر فقراً وذوي الاحتياجات الخاصة بالإضافة إلى الذين يعانون من مشكلات صحية.
- واصل البنك التجاري الدولي رعايته للاحتجالية السنوية الذي قام بتنظيمها الجمعية المصرية لمتحدي الإعاقة والتوحد، فضلاً عن رعاية (اليوم العالمي للتوعية بمرض التوحد) في مصر.
- قام البنك التجاري الدولي بالتعاون مع دور عرض (زاوية) بعرض فيلمين بالوصف الصمعي لأكثر من 150 طفلاً من المكفوفين وضعاف البصر.
- بدأ البنك التجاري الدولي في تنوع أوجه التعاون مع (ساقية الصاوي الثقافية) وذلك من خلال إطلاق ندوات مجانية تساعد المشاركين فيها على طرق كتابة السيرة الذاتية والتحضير لمقابلات العمل. كما يواصل البنك رعايته للأحداث الثقافية التي تنظمها (ساقية الصاوي) وتتضمن عرض الأفلام الوثائقية والمسهرات الثقافية والحلقات والمعارض الفنية.
- للعام الثاني على التوالي، حافظ البنك على دوره الفعال كممول ومساهم رئيسي لمبادرة (بينا) المبنية على بروتوكول تعاون بين البنك ووزارة التضامن الاجتماعي لتفعيل الدور التطوعي للشباب في المجتمع لدعم وتطوير ومراقبة جودة خدمات الرعاية المجتمعية.
- جدد البنك التجاري الدولي رعايته للاتحاد المصري للاسكواش للعام السادس على التوالي، حيث حرص على حصول الأطفال الأقل حظاً على فرص متساوية للتمتع بالمرافق الرياضية من خلال مبادرة (الاسكواش للجميع) وبمشاركة اللاعب المصري الشهير عمرو شبانة، مدير المنتخب القومي للاسكواش والمستشار الفني للعبة.
- قام البنك برعاية مبادرة (فضائلك) التي أطلقها المغامر المصري الشهير عمر سمره بهدف تشجيع طلاب المدارس والجامعات على اكتشاف علوم الفضاء.

● دعم وترويج الدور الاجتماعي والبيئي للمؤسسات المالية:

قام البنك التجاري الدولي بتطوير (دليل مخاطر الانتمان الاجتماعية والبيئية)، وذلك في إطار حرصه على المشاركة في المبادرات والاتفاقيات العالمية التي تناولت بأهمية دور المؤسسات المالية في تحقيق التنمية المجتمعية والبيئية المنشودة.

ويعد البنك التجاري الدولي بكونه أول بنك مصرى ينضم للمبادرة المالية الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP/FI) من خلال توقيعه على بيان المؤسسة الخاص بالتزام المؤسسات المالية بترشيد استهلاك الطاقة. وبعد انضمام البنك لهذه المبادرة العريقة، التي تمثل صوت وضمير العالم الحر المدافع عن البيئة بمثابة تأكيد على مكانته الرائدة بين كبرى المؤسسات المالية العالمية.

واشتراك البنك أيضاً في تصنيف معايير الاستدامة الذي تجريه مؤسسة (داو جونز) وذلك للعام الثاني على التوالي، وهو البنك الوحيد الذي يمثل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في ذلك التصنيف. وقد حافظ البنك على نفس مستوى عام 2016 بتصنيف متقدم عن 40% من المؤسسات المالية التي شملتها التصنيف. وللعام الثاني على التوالي، تم إدراج البنك التجاري الدولي على مؤشر الاستدامة (FTSE4GOOD) التابع لمؤسسة (فاينانشيشل تايمز)، فضلاً عن تصدره لمؤشر البورصة المصرية للتنمية المستدامة للعام الرابع على التوالي.

وقد تكللت الجهود المبذولة في مبادرات الاستدامة بإصدار تقرير الاستدامة الذي يتفق مع شروط هيئة المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI G4)، وتم نشره على الموقع الإلكتروني وجميع قنوات التواصل الاجتماعي الخاصة بالبنك. ويستعرض هذا التقرير جميع المبادرات والأنشطة التي قام بها البنك خلال عام 2017.



● تبني أفضل ممارسات الحوكمة ومتانة سلوكيات المهنة والقيم الأساسية للبنك:

يضع البنك التجاري الدولي على رأس أولوياته تبني وتطبيق أفضل ممارسات الحوكمة الرشيدة باعتبارها أحد العوامل الرئيسية لاكتساب وترسيخ ثقة جميع الأطراف ذات الصلة، حيث يلتزم البنك منذ نشائه بتشجيع ممارسات الحوكمة السليمة بجميع القطاعات مع تعزيز الأطر العامة لنظام الحوكمة الداخلي. وبالتالي يحرص البنك على موافمة أعماله مع المتطلبات والإجراءات التنظيمية بالتزامن مع مراعاة أفضل الممارسات الدولية المتعارف عليها بمجال الحكومة.

وبناءً على ذلك، يلتزم البنك بتطبيق مبادئ أساسية لسياسات الحوكمة باعتبارها صمام الأمان لتنظيم عمليات البنك، والتي تسهم في تحقيق أهداف الاستراتيجية، وتتلخص هذه المبادئ فيما يلي:

- المسؤولية والجذارة من خلال التوزيع الواضح للسلطات والمسؤوليات.

- الامتثال والمساندة، وهو الأساس الذي يحكم العلاقة بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، وكذلك بين مجلس الإدارة وجميع الأطراف ذات الصلة.

- الأخلاص والشفافية التي تمكن الأطراف ذات العلاقة من تقييم أداء البنك وموقعه المالي.

- العدالة والتكافؤ في معاملة جميع الأطراف ذات العلاقة.

يرحص البنك التجاري الدولي على تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة باعتبارها الأساس الذي يضمن توافق مصالح المساهمين وإدارة البنك، وكذلك الرقابة على إدارة البنك من خلال نشر المعلومات وأصدار التقارير بشفافية. وفي هذا السياق، يقوم البنك بتجهيز إطار الحوكمة مستعيناً بعدد من السياسات واللوائح الداخلية التي تغطي مجموعة واسعة من الجوانب التجارية والائتمانية، بما في ذلك إدارة المخاطر الالتزام، وعمليات التدقيق الداخلي، والأجور والتقييم، والتعاقب الوظيفي، وأخلاقيات وسلوك المهنة، ووضع الميزانيات وإدارة رأس المال.

كما تم وضع خطوط إبلاغ واضحة ومنفصلة لمختلف قطاعات البنك، بالإضافة إلى قنوات الاتصال والإشراف الدائم لضمان تنفيذ توجيهات مجلس الإدارة واستراتيجية البنك بما يضمن بناء هيكل قوي للحوكمة ويساهم في الكشف عن أي تضارب في المصالح. وفيما يتعلق بالدور البارز الذي يقوم به كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا، يقوم المجلس بالموافقة على الأهداف الاستراتيجية للبنك، والإشراف على الإدارة، بينما تقع مسؤولية تنفيذ العمليات اليومية على عاتق الإدارة العليا للبنك.

وفي إطار توجيهات البنك المركزي لتبني أفضل الممارسات العالمية للحوكمة الرشيدة، قام مجلس الإدارة بتعيين السيد حسين أباظة لمنصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة ليتولى إدارة أنشطة البنك والعمليات اليومية وهو ما سيتمكن السيد هشام عز العرب - رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب - من التركيز على وضع الأهداف الاستراتيجية للبنك.

وتمثل مسؤولية العضو المنتدب في التأكيد على تنفيذ الممارسات السليمة والفعالة للحوكمة من خلال تنظيم أعمال إدارات الرقابة المستقلة، وهي إدارات المخاطر والالتزام والشئون القانونية، علماً بأن العضو المنتدب وأيضاً الرئيس التنفيذي وفريق الإدارة العليا يحظى كل منهم بعقود من الخبرة والتميز التي ساهمت في تمكن البنك من تحقيق أهدافه الاستراتيجية التي وضعها مجلس الإدارة.

ويتبع مجلس الإدارة مجموعة من اللجان المتخصصة التنفيذية وغير التنفيذية، حيث تلعب دوراً هاماً في تنفيذ إطار الحوكمة من خلال إرشاد وتوجيه مجلس الإدارة المنوط به صنع القرار، ودعمه في الرفاء بالالتزامات.

الجان غير التنفيذية:

- لجنة المراجعة.
- لجنة المخاطر.
- لجنة الحوكمة والترشيحات.



- لجنة المرتبات والمكافآت.
- لجنة العمليات وتكنولوجيا المعلومات.

اللجان التنفيذية:

- لجنة الإدارة التنفيذية.
- اللجنة العليا للاتتمان والاستثمار.
- لجنة الإشراف على الشركات التابعة.

وقد قامت الجمعية العامة للبنك بتعيين أعضاء مجلس الإدارة للفترة 2017-2019، ومن الأعضاء التنفيذيين، الاستاذ أمين هشام عز العرب (رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب)، والاستاذ حسين ماجد أباظة (المستول التنفيذي الرئيسي)، والأعضاء غير التنفيذيين وهم: السيد جاوديد أحمد ميرزا، والدكتور شريف حسين كامل، والسيد ياسر زكي هاشم، والسيد مارك وبليام ريتشاردرز، والسيد بيغان خوسروشاهي.

كما تم تعيين عضرين جديدين غير التنفيذيين، وهما الاستاذة الدكتورة أمانى أبو زيد والأستاذة ماجدة حبيب، وذلك من أجل إثراء مجلس الإدارة بال المزيد من الخبرات وتعزيز قدراته. وعلى هذه الخلفية، يتتألف مجلس الإدارة الحالى من تسعه أعضاء، من بينهم سبعة أعضاء غير التنفيذيين ومنهم عضو يمثل حصة شركة (فيفاكس)، ومن بين الأعضاء غير التنفيذيين خمسة أعضاء مستقلين، وذلك في إطار التزام البنك بتبني أفضل الممارسات الدولية في مجال الحكومة. ومن المقرر أن يقوم مجلس الإدارة بعرض التغيرات على الجمعية العامة خلال اجتماعه المقبل.

وقد اجتمع مجلس الإدارة ست مرات خلال عام 2017، قام خلالها بدعم من اللجان التابعة -بالتأكد من تأدية دوره فيما يتعلق بأعمال الرقابة على البنك بما يضمن إدارة أنشطته المختلفة على النحو الذي يفي بأعلى المعايير الأخلاقية والاجتماعية، وبالتالي العمل على تعظيم القيمة للمساهمين على المدى الطويل من خلال:

- اعتماد أنشطة البنك واستراتيجية المخاطر بالإضافة إلى القرارات الرئيسية التي تحدد سياسة البنك.
- التأكد من حماية مصالح المساهمين على المدى الطويل مع ضمان الإفصاح عن المعلومات الجوهرية للمساهمين بصورة دورية.
- تقييم أداء العاملين ومكافأتهم، والتأكد من وضع خطط واضحة للتعاقب الوظيفي في الوظائف الإدارية الرئيسية.
- تطوير ومتابعة عمليات المراجعة الداخلية للبنك والسياسات والاستراتيجيات الخاصة بإدارة المخاطر.

ويهدف مجلس الإدارة على تعزيز شمولية إطار الحكومة بالبنك، وخاصة فيما يتعلق بمسائل المخاطر والالتزام، حيث قام بوضع سياسات المخاطر والقابلية للمخاطر ومن ثم مراجعتها دورياً وإعادة تقييمها من جانب إدارة المخاطر بالبنك. وقد اتخذ مجلس الإدارة خطوات جادة لتعزيز الإطار العام لإدارة المخاطر المؤسسية (ERM) باعتبارها من أبرز الميزات التي ينفرد بها البنك التجاري الدولي على المستويين المحلي والإقليمي.

ويقوم مفهوم إدارة المخاطر المؤسسية على بناء منهج متكملاً واستباقي يحكمه إطار قوي لقياس القابلية للمخاطر ودمجه مع ثقافة فعالة لإدارة المخاطر وحكومة البيانات، وكذلك التقنيات القابلة للتكييف مع المتغيرات، ومواءمة تلك العناصر مع استراتيجيات العمل والمخاطر بالبنك. وتقوم إدارة المخاطر المؤسسية بالإشراف على المخاطر ومعايير الحكومة من أجل تعظيم الاستفادة من قدرات البنك على إدارة المخاطر وتحسين البيئة التشغيلية للحد من المشكلات المفاجئة وبالتالي خفض المخاطر. كما يحرص البنك على تفعيل الرقابة الداخلية عبر مجموعة من الأنظمة والسياسات والإجراءات طبقاً لمتطلبات الجهات الرقابية وذلك حفاظاً على أصول البنك وتقليل المخاطر وتحقيقاً للأهداف العامة للبنك.

وبهدف إرساء قواعد الالتزام كعنصر رئيسي من إطار الرقابة الداخلية بالبنك، تم إنشاء عدة قنوات لتشجيع العاملين على الإبلاغ عن أيه تجاوزات من شأنها الإضرار بمصلحة المؤسسة. فقد تم تأسيس لجنة شئون العاملين في عام 2011 لتكون بمثابة قناعة الاتصال بين الموظفين وإدارة البنك، وهي لجنة محاباة تقوم بدراسة استفسارات وشكوى الموظفين أو الموضوعات المتعلقة بعدم الالتزام بقواعد السلوك المهني المعتمد من البنك. وقد تضمن عمل هذه اللجنة العديد من المهام الأخرى التي شملت بالإضافة إلى حل مشكلات الموظفين، وضع التوصيات التي من شأنها تعزيز بيئة العمل التنظيمية، وسير



العمليات داخل البنك بما يضمن مناخ جيد للأعمال. وقد تلقت لجنة شئون العاملين ما يقرب من 16 شكوى خلال عام 2017، حيث تنوّع تلك الشكاوى بين الاختلاف على تقييم مستوى الأداء و عدم الالتزام بالأخلاقيات المهنية، والشكوى الخاصة بالحقوق الوظيفية وسوء استخدام السلطة وإنتهاء التعاقدات، فضلاً عن الشكاوى والطلبات الأخرى. وقد تم حل جميع الشكاوى المذكورة بعد فتح التحقيقات اللازمة في إطار حرص البنك على تحقيق العدل والمساواة بين جميع العاملين بالبنك.

- مؤسسة البنك التجاري الدولي:

تعكس مؤسسة البنك التجاري الدولي منذ نشأتها في عام 2010 على تخفيف أعباء الأسر الأكثر احتياجاً وضمان حصولها على خدمات الرعاية الصحية عالية الجودة بأسعار معقولة، ولذلك تلتزم المؤسسة بالمساهمة في تحسين جودة خدمات الرعاية الصحية عبر الدخول في شراكات متعددة مع مختلف المؤسسات الطبية، سعيًا لتزويد أطفال مصر بخدمات الرعاية الصحية التي يستحقونها.

وفيما يلي عرض لأبرز المبادرات التي شاركت بها المؤسسة خلال عام 2017:

- قامت مؤسسة البنك التجاري الدولي بالtribut بمبلغ 20.6 مليون جنيه لتنطيطة تكاليف المرحلتين الثانية والثالثة من مشروع (مؤسسة جذور من أجل التنمية) لتمويل 264 قافلة طبية لفحص العيون بهدف توفير خدمات الكشف المجاني لعدد 400، 158 طالب وطالبة بالمدارس الحكومية التي تقع في المناطق الأشد احتياجاً مع توفير العلاج اللازم والنظارات الطبية بناءً على النتائج. كما قامت المؤسسة بتخصيص 50.5 مليون جنيه لتمويل برنامج القوافل الطبية المقرر تنفيذه على ثلاثة سنوات، وذلك في أربع محافظات بصعيد مصر، وهي سوهاج وقنا والأقصر وأسوان.
- وافق مجلس أمناء مؤسسة البنك التجاري الدولي في أبريل 2016 على تخصيص مبلغ 1.5 مليون جنيه لدعم (مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية) و(مؤسسة ستار كير) في تنفيذ مجموعة من مشروعات التنمية المجتمعية الشاملة بمحافظات سوهاج وأسيوط وقنا. كما قامت المؤسسة خلال عام 2017 بالtribut بمبلغ يزيد عن 1.3 مليون جنيه لتنطيطة التكاليف الخاصة بتدريب الفرق الطبية وتجهيز مراكز الرعاية الصحية.
- وافق مجلس أمناء مؤسسة البنك التجاري الدولي في يونيو 2017 على تمويل شراء المعدات والأدوات الطبية اللازمة لتجهيز (مستشفى الأطفال الجديدة) التابعة لمستشفي جامعة عين شمس، وذلك بقيمة إجمالية 3.53 مليون جنيه، حيث تبرعت المؤسسة بمبلغ 2.9 مليون جنيه لتنطيطة المرحلة الأولى والثانية من المشروع في 2017.
- في أكتوبر 2017 أوفت المؤسسة بالتزامها بتجهيز وحدتي العناية المركزة لحديثي الولادة والعناية المركزية للأطفال (مستشفى راعي مصر الخيري)، وذلك بقيمة 6.96 مليون جنيه على مدار عام واحد.
- وافق مجلس أمناء مؤسسة البنك التجاري الدولي في يونيو 2017 على دعم تنفيذ المرحلة الرابعة من برنامج حق الأطفال في الإبصار (CRTS) تحت رعاية (نادي روتاري قصر النيل)، والتي تتضمن إجراء حوالي 500 عملية جراحية طارئة للأطفال غير القادرين بقيمة إجمالية مليوناً جنيه. وقد قامت المؤسسة بتغطية تكاليف 543 عملية جراحية خلال 2017 وبقيمة إجمالية 1.8 مليون جنيه.
- قامت المؤسسة في يوليو 2017 بتمويل شراء ثاني أجهزة التصوير المقطعي (PET-CT) (المستشفي سرطان الأطفال 57357)، وذلك بعد تبرعها بقيمة الجهاز الأول خلال عام 2016، حيث بلغت قيمة الجهازين 26.9 مليون جنيه. ومن المقرر أن يساهم كل منها في تعزيز كفاءة المستشفي عبر تقليل وقت انتظار المرضى، فضلاً عن أهميتها التصوير للجراحين نظراً للسرعة والدقة في تحديد الخلايا السرطانية واستئصالها أثناء إجراء العمليات. وعلاوة على ذلك تبرعت المؤسسة بمبلغ 3.5 مليون جنيه في يناير 2017 لتمويل احتياجات قسم رعاية المرضى بفرعي المستشفي في القاهرة وطنطا.
- تبرعت المؤسسة بمبلغ 6.2 مليون جنيه لتمويل إنشاء وتجهيز معملين للأبحاث بمركز (مؤسسة مجدي يعقوب لأمراض وأبحاث القلب) في أسوان، وذلك في إطار مبادرة التبرع بمبلغ 15 مليون جنيه لتجهيز المستشفي على مدار ثلاثة سنوات.
- كما قامت المؤسسة في يوليو 2016 بتخصيص مبلغ 4.5 مليون جنيه لتنطيطة التكاليف الخاصة بإجراء 50 عملية قلب مفتوح للأطفال عن طريق (مؤسسة مجدي يعقوب)، منها 2.25 مليون جنيه أنفقتها المؤسسة في مارس 2017 لتنطيطة تكاليف المرحلة الثانية والأخيرة من المشروع.



- وافق مجلس أمناء مؤسسة البنك على التبرع بمبلغ ستة ملايين جنيه لتمويل إنشاء وحدة القسطرة للأطفال بمستشفى جامعة عين شمس، وذلك تحت إشراف وإدارة (مؤسسة يحيى عرفة الخيرية للأطفال). وعلاوة على ذلك تبرعت المؤسسة بمبلغ مليوني جنيه لتنطية التكاليف السنوية الازمة لتشغيل خمس وحدات لطب الأطفال بمستشفى جامعة عين شمس من خلال (مؤسسة يحيى عرفة).
- قامت مؤسسة البنك التجاري الدولي في مارس عام 2017 بتخصيص مبلغ 1.75 مليون جنيه لتنطية التكاليف الخاصة بإجراء 50 عملية قلب مفتوح للأطفال بمستشفى القصر العيني، وذلك بهدف تقليل قوائم الانتظار الطويلة.
- نجحت مؤسسة البنك التجاري الدولي في الوفاء بالتزامها وتوفير 50 منحة دراسية للدراسة بجامعة زويل للعلوم والتكنولوجيا، حيث قامت المؤسسة خلال عام 2017 بتنطية تكاليف الدراسة للستين الثالثة (2016/2015) والخامسة (2017/2018)، وذلك بقيمة إجمالية بلغت عشرة ملايين جنيه.
- قامت مؤسسة البنك التجاري الدولي في يونيو عام 2015 بتخصيص مبلغ مليوني جنيه لتجديد مقر مؤسسة (موف) الاجتماعية لرعاية الأطفال المصابين بالشلل الدماغي ودعمها في مواصلة التوسع بعملياتها. وخلال عام 2017 قامت مؤسسة البنك التجاري الدولي بالتبرع بأكثر من 163 ألف جنيه لاستكمال أعمال التجديد وشراء المعدات الازمة.
- وافق مجلس أمناء مؤسسة البنك التجاري الدولي في سبتمبر عام 2015 على تخصيص مبلغ 100،45 جنيه لتمويل تكاليف التشغيل السنوية الخاصة بمركز (ماكسيلو) لعلاج تشوهات الوجه والفكين بكلية طب الفم والأسنان جامعة القاهرة. كما تبرعت المؤسسة بمبلغ 22,500 جنيه في يوليو 2017 لتنطية الجزء المتبقى من تكاليف التشغيل السنوية.
- وافق مجلس أمناء مؤسسة البنك التجاري الدولي في سبتمبر عام 2016 على تمويل شراء قافلة أسنان متنقلة مجهزة بالكامل بتكلفة 640 ألف جنيه لصالح كلية طب الفم والأسنان جامعة القاهرة التي ستتولى تشغيلها تحت إدارة نادي الروتاري بالزمالك، علماً بأن المؤسسة تبرعت بمبلغ 480 ألف جنيه المتبقى في سبتمبر عام 2017 لاستكمال المشروع. وسيتم استخدام القافلة المتنقلة في توفير خدمات علاج الأسنان بالمجان إلى طلاب المدارس الحكومية، ولاسيما في المناطق الثانية بمحافظتي القاهرة والجيزة.
- وافق مجلس أمناء المؤسسة في مارس عام 2017 على تخصيص مبلغ 2.9 مليون جنيه على مدار عام كامل لدعم إجراء 100 عملية لزراعة قوقة الأذن للأطفال ذوي الإعاقة السمعية، وقامت المؤسسة بالتبرع بما يزيد عن 167,000 في نوفمبر 2017 كنفعة أولى من المشروع.
- قامت المؤسسة في فبراير 2017 بتنطية تكاليف التشغيل السنوية لوحدة الرعاية المركزة بمستشفى أبوالريش بالمنيرة - الذي قامت المؤسسة بتمويل إنشائه سابقاً - حيث تبرعت بمبلغ مليوني جنيه لتنطية هذه التكاليف من خلال جمعية أصدقاء مستشفيات أبوالريش للأطفال.
- وافق مجلس أمناء المؤسسة في نوفمبر عام 2017 على التبرع لعلاج 400 طفل مصاب بفيروس التهاب الكبد الوبائي (Hepatitis C) على مدار عام تحت إشراف المعهد القومي لأبحاث الأمراض المخاطنة والكبد، وذلك بقيمة إجمالية 4.1 مليون جنيه.
- خصصت مؤسسة البنك التجاري الدولي أكثر من 5.5 مليون جنيه لتمويل برنامج (الأطفال بدون فيروس) التابع لجمعية رعاية الكبد في مصر، وهو البرنامج الوحيد من نوعه في مصر، حيث يقوم بفحص ومعالجة الأطفال المصابين بالتهاب الكبد C مجاناً.
- قامت المؤسسة في مايو عام 2017 بتنظيم 15 حملة للتبرع بالدم في عدد من فروع البنك بجميع أنحاء الجمهورية من أجل تشجيع الموظفين على التبرع بالدم، والتخلص من الآم الآلاف المرضى. وقد أثمرت الحملة عن جمع أكثر من 438 كيس دم، وإفادة أكثر من 1,314 مريض. وقد تم تكريم المؤسسة خلال احتفالية اليوم العالمي للتبرع بالدم التي أقامتها جامعة الدول العربية، وذلك تقديرًا لمجهوداتها في تنظيم حملات التبرع بالدم.

الممثل القانوني للشركة

الاسم: ...اصح حسام بن العزبة

التوقيع: ...سمح / سامي العزبة

20

